ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⴰⵏ
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵡⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 20 أكتوبر 2020

العدد 602

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....07

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....10

بلاغ حول اجتماع مكتب المجلس اليوم الاثنين 19 أكتوبر 2020.

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 19 أكتوبر 2020 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، عبر آلية التواصل عن بعد.

وفي مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند جدول أعمال المجلس خلال الأسبوع الجاري، حيث ستنعقد جلسة عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان، يومه الإثنين 19 أكتوبر 2021، لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2021. وهي الجلسة التي تقرر حضور أشغالها بنصف أعضاء المجلس، مراعاة للتدابير الاحترازية في ظل استمرار تفشي جائحة كورونا.

وعلى مستوى التشريع، قرر مكتب المجلس عقد جلسة عامة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة. ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 42.18 يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج المدني والعسكري والخدمات المتصلة بها، ومشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات. وهما النصان التشريعيان اللذان وافقت عليهما لجنة القطاعات الإنتاجية، بالإجماع، في اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020.

ولترتيب هذه الجلسة العامة، التي ستتم مواصلة اعتماد آلية التصويت الإلكتروني عن بعد ضمن أشغالها، إعمالا لمقتضيات الفصل 60 من الدستور، تمت دعوة ندوة الرؤساء إلى الاجتماع يوم غد الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، وافق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، أخذ مكتب المجلس علما بانعقاد الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي عبر تقنية التناظر المرئي خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 23 نونبر 2020.

وعلى صعيد الأنشطة الفكرية، اطلع أعضاء المكتب على جدول أعمال الندوة الافتراضية التي سينظمها المجلس بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020، في موضوع "استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات". وهي الندوة التي ستعرض خلالها الإجراءات التي اتخذها مجلس المستشارين في ظل جائحة كورونا، وكذا الخطوات المقبلة لتكييف دليل عملي حول إدارة استمرارية عمل المؤسسات التشريعية في ظل الظروف الاستثنائية التي تفرضها الأزمات.

اجتماع المكتب رقم 2020/30

الإثنين 12 أكتوبر 2020

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين **12 أكتوبر 2020** اجتماعا، عن بعد، **برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش**، ومشاركة الأعضاء **السادة:**

- **عبد الصمد قيوح** : **الخليفة الأول للرئيس؛**
- **عبد الإلاه الحلوطي** : **الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **حميد كوسكوس** : **الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **عبد الحميد الصويري** : **الخليفة الخامس للرئيس؛**
- **العربي المحرشي** : **محاسب المجلس؛**
- **عز الدين زكري** : **محاسب المجلس؛**
- **أحمد تويزي** : **أمين المجلس؛**
- **أحمد الخريف** : **أمين المجلس؛**
- **إدريس الراضي** : **أمين المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السادة:**

- **عبد القادر سلامة** : **الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **عبد الوهاب بلفقيه** : **محاسب المجلس.**

← **قرار رقم 2020/30/01 بدعوة** أعضاء مجموعة العمل

الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية إلى الاجتماع يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 على الساعة الثانية عشر زوالا، من أجل انتخاب رئيس ومقرر لها ووضع برنامج عملها، وفق أحكام النظام الداخلي ذات الصلة.

التشريع

← **قرار رقم 2020/30/02 بدعوة** رؤساء اللجان الدائمة إلى اجتماع يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 على الساعة الواحدة بعد الزوال، من أجل الوقوف على وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على المجلس.

الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2020/30/03 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول للرئيس، والسيد أحمد الخريف في أمانة الجلسة.

← **قرار رقم 2020/30/04 باختيار** موضوع "خطط الحكومة لتنزيل مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2021-2020" محورا للجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة يوم 3 نونبر 2020.

شؤون تنظيمية

← **قرار رقم 2020/30/05 بمواصلة** العمل بالتدابير الاستثنائية التي تم إقرارها، بتشاور مع رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة، خلال دورة أبريل المنصرمة، في انتظار بلورة تصور تكميلي بشأن سير أشغال الجلسات العامة وأشغال اللجان الدائمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021.

← **قرار رقم 2020/30/06 بتلاوة** أسماء السادة رؤساء الفرق الجدد في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم 13 أكتوبر 2020. ويتعلق الأمر بالسيد عادل البركات، رئيسا جديدا لفريق الأصالة والمعاصرة؛ والسيد الملودي العابد العمراني، رئيسا للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

شؤون إدارية

← **قرار رقم 2020/30/07 بإسناد مهمة** الإشراف على

تنظيم مباراة لتوظيف 23 إطار جديد ضمن أسلاك موظفي المجلس، وكل التدابير ذات الارتباط، إلى مكتب المجلس.

← **قرار رقم 2020/30/08 بتكليف** الإدارة بإعداد مذكرة، تحال على أنظار أعضاء المكتب في أجل أقصاه يوم الجمعة 16 أكتوبر 2020، تتضمن معطيات مفصلة حول: عدد وتخصصات أطر وموظفي المجلس؛ عدد وتخصصات أطر وموظفي المجلس الذين ستتم إحالتهم على التقاعد خلال السنة الجارية والسنة المقبلة؛ وحاجيات المجلس من الموارد البشرية حسب التخصصات.

← **قرار رقم 2020/30/09 بتكليف** الإدارة بإعداد ورقة قانونية **شاملة** بشأن مسطرة تنظيم مباراة التوظيف، وعرضها ضمن جدول أعمال الاجتماع المقبل للمكتب.

← **قرار رقم 2020/30/10 بدعوة** جميع هياكل المجلس المعنية إلى إبداء ملاحظاتها، داخل أجل أسبوع، بشأن مشروع المنظام الإداري الجديد للمجلس.

← **قرار رقم 2020/30/11 بتشكيل** لجنة إدارية تقنية، تحت إشراف السيد الأمين العام للمجلس، يعهد إليها بتجميع الملاحظات المعبر عنها بشأن مشروع المنظام، وعرض مسودة موحدة في الموضوع على أنظار المكتب في اجتماع لاحق.

قضايا للمتابعة

- مراسلة السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بشأن تحديد الحكومة لموقفها بخصوص ست مقترحات قوانين؛
- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس.

جلسة عامة مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عامة مشتركة مساء أمس الاثنين 19 أكتوبر 2020 بالقاعة الكبرى للجلسات بمقر مجلس النواب، خصصت لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الادارة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 .

وبالمناسبة ألقى السيد الوزير عرضا فيما يلي عناصره الأساسية:

- الأجرأة الفعلية لآليات اشتغال صندوق محمد السادس للاستثمار ستتم خلال الأسابيع القليلة المقبلة.
- سيتم العمل على التنزيل السريع لكل الآليات الكفيلة بضمان النجاعة الضرورية لتدخلات صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي سيتم تخويله الشخصية المعنوية، وتمكينه من هيئات التدبير الملائمة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية.
- سيتم العمل على إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"، الذي يحظى بالعناية الملكية السامية، وذلك في إطار التعاون مع كل الشركاء.
- رصد مليار درهم برسم المساهمة السنوية للدولة في صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، وإغناء عرض التمويل بأدوات جديدة للضمان والتمويل مخصصة بشكل رئيسي للمقاولات الصغيرة جدا والشباب حاملي المشاريع وكذا لدعم التصدير.
- عدد المقاولات المستفيدة من القروض في إطار برنامج انطلاقة فاق 9.500 مقاولة، منها 2.000 مقاولة بالعالم القروي.
- مشروع قانون المالية لسنة 2021 يرتكز على ثلاث توجهات رئيسية: تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية، انطلاقا من فاتح يناير 2021، والتأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تدبيرها.
- الحكومة ستحرص على الإسراع بتفعيل التوجيهات الملكية السامية بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

- الحرص على الإسراع بالمصادقة على التعديلات الخاصة بالإطار القانوني والتنظيمي، التي ستمكن خاصة من إرساء تأمين إجباري عن المرض لفائدة الفئات الهشة المستفيدة حاليا من نظام "راميد"، وتسريع تعميم التغطية لفائدة فئات المستقلين، وغير الأجراء الذين يمارسون أعمالا حرة.
- سيتم تفعيل هذا الإصلاح على مدى سنتين، بكلفة إجمالية تناهز 14 مليار درهم، ستتكلف الميزانية العامة للدولة، في إطارها، بتمويل تسعة ملايير درهم، منها 4,2 مليار درهم برسم سنة 2021.
- سيتم إقرار مساهمة تضامنية على الأرباح والمداخيل ستقتصر على الشركات التي يفوق ربحها الصافي خمسة ملايين درهم وعلى الأشخاص الذاتيين الذين يفوق دخلهم الإجمالي الصافي 120.000 درهم سنويا أي 10.000 درهم شهريا.
- من المنتظر أن تمكن هذه المساهمة من تحصيل حوالي خمسة ملايير درهم، سيتم رصدها لصندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي يقترح في إطار هذا المشروع توسيع مجالات إنفاقه.
- سيتم تغيير اسم هذا الحساب ليصبح "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي."
- مشروع قانون المالية لسنة 2021 يتضمن تدبيرا هاما لدعم تشغيل الشباب، يقضي بالإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف المقاولات للشباب البالغين من العمر 30 سنة على الأكثر عند أول تشغيل لهم، وذلك لمدة 24 شهرا، شريطة أن يتم تشغيلهم في إطار عقد غير محدد المدة.
- سيتم إيلاء أهمية خاصة لتفعيل الاستراتيجية الفلاحية الجديدة، بهدف دعم صمود هذا القطاع الوازن، وتسريع تنفيذ جميع البرامج الفلاحية، مما سيساهم في تحفيز الاستثمار والتشغيل، وتثمين الإنتاج الفلاحي الوطني، وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي.
- مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 يعد مشروعا واقعيا يلتزم بالقدرات الموضوعية ويسعى للإبداع في إطارها.
- سيتم تفعيل الأوراش الإصلاحية المتعلقة بخطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتعميم التغطية الاجتماعية، وإصلاح القطاع العام، سيمكن في الوقت نفسه من الحد من الآثار السلبية لأزمة جائحة كورونا، ومن استشراف آفاق واعدة لبناء اقتصاد قوي وأكثر إدماجا لمختلف الفئات الاجتماعية.
- من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني انتعاشا بنسبة زائد 4,8 في المائة، أخذا بعين الاعتبار سيناريو تعافي الاقتصاد العالمي كما حدده صندوق النقد الدولي خاصة في منطقة الأورو، واعتمادا على فرضية محصول للحبوب في حدود 70 مليون قنطار، وسعر غاز البوطان بمعدل 350 دولار للطن.
- الحكومة تعتزم الانخراط في مسار تقليص عجز الخزينة انطلاقا من سنة 2021، في أفق تحقيق استقرار مستوى المديونية، وذلك عبر تطوير الموارد، بالاعتماد على آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية التي ستمكن من تحصيل 14 مليار درهم، إضافة إلى التدبير النشيط للمحفظة العمومية من خلال تفويت الأصول ومواصلة عملية الخوصصة.
- من المتوقع أن يتم تقليص عجز الخزينة برسم السنة المالية 2021 إلى 6,5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 7,5 برسم قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020. (المصدر: ومع).

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 صادقت خلاله على مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 42.18 يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج، المدني والعسكري، والخدمات المتصلة بها.
- مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

مشاركة شعبة مجلس المستشارين لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أشغال اجتماع لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان

شاركت شعبة مجلس المستشارين، في أشغال لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك يوم 14 أكتوبر 2020 عبر تقنية التواصل السمعي البصري عن بعد.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد M. Boriss CILEVIČS رئيس اللجنة. كما حضره السيدة Alexandra Louis، مقررة لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين، والسيد Domagoj Hadjduković، والسيدة المقررة Thorhildur Sunna Ævarsdóttir، والسيد المقرر Titus Corlățean.

وقد تمحورت أشغال هذا اللقاء حول حقوق والتزامات المنظمات غير الحكومية التي تهتم باللاجئين والمهاجرين في أوروبا.

كما ناقش أعضاء اللجنة موضوع إلغاء عقوبة الإعدام بمناسبة اليوم العالمي الثامن عشر لمناهضة عقوبة الإعدام، بالإضافة لموضوع الصراع في منطقة ناغورنو كاراباخ.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma